مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية

اسم المقال: كان وظن وأخواتهما (حذف بابيهما من النحو، وإعراب معموليهما)
اسم الكاتب: عبدالقادر عبدالرحمن السعدي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/8995
تاريخ الاسترداد: 2026/04/11 10:06 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

جامعة الشارقة
ملتقى الحضارات

مجلة جامعة الشارقة

دورية علمية محكمة

للعلوم الإنسانية والاجتماعية

عدد B

المجلد 16، العدد 1
شوال 1440 هـ / يونيو 2019 م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات 1996-2339

كان وظنّ وأخواتهما (حذف بابيهما من النحو، وإعراب معموليهما)

عبدالقادر عبدالرحمن السعدي

كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية - جامعة الشارقة

الشارقة - الإمارات العربية المتحدة

تاريخ الاستلام: 2017-06-20 **تاريخ القبول: 2017-11-02**

ملخص البحث:

تناول الحديث في هذا البحث قضية نحوية تجاذبها النحاة القدامى والباحثون المحدثون ببعض جزئياتها، فأدلى كل واحد منهم بدلوه بما يراه الصواب من وجهة نظره، واستندوا إلى حجج وأدلة، تلكم هي: الدعوة الى حذف باب كان وظنّ من الأبواب النحوية، وما تبع هذه الدعوة من الحديث في معنى النقص والتمام في كان وأخواتها، وإعراب اسمها وخبرها، وكون معمولي ظنّ وأخواتها ليس أصلهما مبتدأ وخبرا. فبسطت آراء أولئك العلماء، ثم بينت ما بدا لي أنّه الراجح في هذه القضية بكل متعلقاتها.

أدعو الله تعالى أن يقبل مني الصوابَ، وأن يعفو عما زلّ به قلم الكتاب، إنّه كريم جواد توّاب.

الكلمات الدالة: حذف كان وظن، إعراب معموليها، النقص والتمام فيهما.

المقدمة:

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد خلقه وأصفيائه من أنبيائه وأوليائه، وعلى آله وصحبه وأتباعه.

أما بعد:

فقد تناول النحاة القدامى والباحثون المحدثون في القضايا النحوية مسائل شتى بالبحث والتدقيق، ونتج عن ذلك تفاوت آرائهم في الحكم على تلك المسائل، ولكلٍّ أدلته وحججه، فأبدى كل واحد منهم ما يعتقد به أنه الصواب، وذلك دليل على مدى اهتمامهم بهذه اللغة العظيمة وحرصهم عليها.

وكان من بين ما تناولوه مفرقا في كتبهم قضية (باب كان وظنّ وأخواتهما)، وكان تناولهم لها في هذا المجال من حيث:

إبقاؤهما بابين مستقلين من أبواب النحو أو حذفهما، ثم معنى النقص والتمام في كان وأخواتها، وحالة معمولي ظنّ وأخواتها، ثم إعراب معمولي تلك الأفعال جميعها.

وقد رغبت في أن أسهم بجهد المُقِلّ في هذا الموضوع، لأجمع شتات تلك الآراء وأدلتها، ثم أقف على ما هو راجح منها بمقتضى الحجة والدليل، فكان هذا البحث المتواضع، الذي ما كان فيه من صواب فهو من فضل الله وتوفيقه، وما كان فيه من زلل وهفوات فمن نفسي وقصور نظري، وحسبي أني حاولت واجتهدت.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ هناك دراسات سابقة لها ارتباط وثيق بالقضية التي يناقشها هذا البحث، أذكر أبرزها:

1. النواسخ في كتاب سيبويه – حسام النعيمي.
2. النواسخ وأثرها التركيبي والدلالي – يحيى الطلاق.
3. دلالات الأفعال الناقصة – محمد أبو الفتوح.
4. الفعل الناقص – دراسة نحوية دلالية – محمد حسين النقيب.
5. نواسخ الجملة الفعلية بين المصطلح والوظيفة – ملاوي الأمين.

وقد التأم هذا البحث من فصلين: عقدت **الفصل الأول** للحديث عن كان وأخواتها فانعقد من مبحثين:

المبحث الأول: تناولت فيه موضوع حذف بابها من الأبواب النحوية أو إبقائه، ومعنى النقص والتمام فيها، **والمبحث الثاني**: جعلته للحديث عن إعراب اسمها وخبرها.

أما الفصل الثاني: فقد كان لظنّ وأخواتها، وأتلف الحديث فيه عن إلغاء بابها أو إبقائه، وإعراب معموليها، وكون معموليها أصلهما مبتدأ وخبر، ورتبته على مبحثين: المبحث الأول: تحدثت فيه عن الدعوة إلى إلغاء بابها أو إبقائه، وإعراب معموليها ، والمبحث الثاني: كان للحديث عن أصل معموليها هل هما مبتدأ وخبر أم لا.

والله المستعان، وعليه التكلان، ولا حول ولا قوة إلاّ به.

الفصل الأول: كان وأخواتها

أتناول في هذا الفصل ما يأتي:

1. حذف بابها أو إبقاؤه، ومعنى نقصها وتمامها.
2. إعراب اسمها وخبرها.

المبحث الأول: إبقاؤها أو حذفها من الأبواب النحوية، ومعنى نقصها وتمامها

دعا بعض الباحثين المحدثين إلى حذف (باب كان وأخواتها) من الأبواب النحوية، ضمن دعوتهم إلى إلغاء موضوعات نحوية أخرى بحجة التيسير للنحو.

ومن هؤلاء شاكر الجودي الذي دعا إلى حذفها سنة 1949م، كما نقل عنه نعمة العزاوي قائلاً:

«ومن هذه الدعوات دعوة شاكر الجودي التي ظهرت عام 1949م، وقد تضمنت عدة مقترحات منها:

حذف موضوع (كان وأخواتها) وإلحاقها بموضوع الحال، لأنّ (كان وأخواتها) تامة كبقية الأفعال، أي: إنّ اسمها فاعل لها، وخبرها حال عاملها الفعل» [1] العزاوي، ص64، 1995)

ومنهم شوقي ضيف الذي دعا إلى حذف باب (كان) من خلال كتابه: (تجديد النحو) إذ

(1) العزاوي: نعمة، في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1995م، ص64.

قال متحدثًا عن مضمون الكتاب: (وأول هذه الأبواب الخمسة المحذوفة باب كان وأخواتها)[1] (ضيف، ص11، 1982) وفي كتابه: (تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا مع نهج تجديده) عقد فصلا سماه: ((إلغاء باب كان الناسخة وأخواتها))[2](ضيف، ص90، 1986)

وقال أيضًا: (وواضح أنّ إعراب الكوفيين لـ (كان وأخواتها) يسقط الخلل الداخل على الفعل في تقسيمه إلى ناقص لا فاعل له، وتام يليه فاعل، كما يسقط دراسة باب من أبواب النحو يشغل به الناشئة دون حاجة، إذ ندمج أمثلته في باب الحال، ومثل هذا الباب في وجوب حذفه من كتب النحو التعليمي باب ما ولا ولات العاملات عمل ليس، فإنّ ليس المقيس عليها الباب من أخوات كان، ولم يعد ما بعدها يعرب اسمًا لها والمنصوب خبرًا، بل أصبح المرفوع يعرب فاعلًا والمنصوب حالًا) [3] (ضيف، ص50، 1986)

ومنهم مهدي المخزومي الذي قال لدى حديثه عن مضمون كتابه: (في النحو العربي/ قواعد وتطبيق): « وحذفت من فصوله فصولًا لم تكن لتكون لولا شغف النحاة بالجدل العقلي وتمسكهم بفكرة العامل، كالفصل الخاص بما سمي بالتنازع، والفصل الخاص بما سموه بالاشتغال، والفصل الخاص بما يسمونه بالناسخ: كان وأخواتها، وإنَّ وأخواتها، وظنَّ وأخواتها » [4] (المخزومي، ص15 - 16، 1966)

وقد استند هؤلاء فيما قرروا إلى مذهب الكوفيين الذي عدَّ (كان) فعلًا لازمًا، وفي ضوء ذلك أصبح عندهم اسم كان فاعلًا وخبرها حالًا.

قال شوقي ضيف: (والخروج من هذا الخلل الكبير سهل غاية السهولة بفضل مدرسة النحو الكوفية، فإنّ الفعل عندها في باب كان وأخواتها فعل لازم مثل غيره من الأفعال اللازمة التي لا تكاد تحصى في العربية، والاسم المرفوع في مثل: كان محمد مسافرًا، فاعل مرفوع، والاسم المنصوب في المثال المذكور وأمثاله حال. ومما يشهد لصحة رأي الكوفيين أن (كان وأخواتها) لازمة، فتقول: كان الأمر، أي: حدث، وأمسى زيد، أي: دخل في وقت المساء، وكذلك أصبح وظل وبات وصار، ومعنى أخواتها: ما زال ما فتئ ما انفك ما برح، هو: استمر، فهي أيضًا أفعال لازمة) [5] (ضيف، ص12)

(1) ضيف: شوقي، تجديد النحو، ط4، 1982م، دار المعارف، القاهرة، ص11.

(2) ضيف: شوقي، تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا مع نهج تجديده، ط2، 1986، دار المعارف، القاهرة، ص90.

(3) ضيف: شوقي، تيسير النحو التعليمي، ص50

(4) المخزومي: مهدي، في النحو العربي/ قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، ط1، 1966م، ص15 – 16.

(5) ضيف: شوقي، تجديد النحو، ص12.

ثم قال: (ورأي الكوفيين أدق من الوجهة العلمية الخالصة، لأنّ قاعدة (كان) عندهم مطردة، فهي دائمًا تامة ويليها فاعل مرفوع، وقد يليها منصوب وحينئذٍ يعرب حالًا)[1](ضيف، ص90)

وقال مصطفى جواد:

(وينبغي الاقتصار على الأخذ من النحو الكوفي ما هو في مصلحة هذه اللغة الكريمة، فمن ذلك قول النحاة الكوفيين: إنّ خبر (كان وأخواتها) و(المفعول الثاني) لـ ـ ظنَّ وأخواتها ـ منصوب على الحالية)[2] (العزاوي، ص64 - 65)

أما المخزومي فقد قال عنه نعمة العزاوي الآتي:

(بعض آرائه مستمدة من النحو الكوفي. . . . . وسمى المنصوب بعدها ــ أي كان ــ حالًا)[3] (العزاوي، 107 - 118)

وموجز ما بنى عليه هؤلاء الباحثون رأيهم في حذف ــ باب كان ــ استنادًا إلى رأي الكوفيين الآتي:

أنّ كان فعل لازم والمرفوع بعدها فاعل، والمنصوب حال.

أنّها فعل تام دائمًا.

حقيقة الأمر:

نعم نقل أبو البركات الأنباري عن الكوفيين أنّهم يعدون (كان وأخواتها) أفعالًا لازمة، فقال: (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنّ خبر (كان) نصب على الحال، أنّ (كان) فعل غير واقع، أي: غير متعد، والدليل على أنه غير واقع أنّ فعل الاثنين إذا كان واقعًا فإنه يقع على الواحد والجمع، نحو: ضربا رجلًا، وضربا رجالًا، ولا يجوز ذلك في (كان)، ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول: كانا قائمًا، وكانا قيامًا)[4] (الأنباري، ج2ص318، 2005)

(1) ضيف: شوقي، تيسير النحو، ص90.

(2) نقله عنه نعمة العزاوي، في حركة تجديد النحو، ص64 – 65.

(3) المصدر نفسه، ص107 - 118.

(4) الأنباري: عبد الرحمن، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، طبعة 2005م، دار الطلائع، القاهرة، 2/318، المسألة رقم 119.

الرد على ذلك:

أما الرد على كون (كان) فعلًا لازمًا فعلى النحو الآتي:

1. أجاب أبو البركات الأنباري عما ورد من رأي الكوفيين في عدم جواز أن يقال: كانا قائمًا، وكانا قيامًا، كما يجوز أن يقال: ضربا رجلًا، وضربا رجالًا بالآتي:

أ. لا نسلم أنّ (كان) بمنزلة ضرب؛ لأنّ (ضرب) فعل حقيقي دال على الزمن والحدث، والمرفوع به فاعل حقيقة، والمنصوب به مفعول حقيقة، أمّا (كان) فإنه دال على الزمن دون الحدث، أما تسميته فعلًا فهي تسمية (عبارة)، أي: لفظية. [1] (الأنباري، ج2ص322)

ب. إنّ خبر (كان) مشبه بالمفعول به وليس مفعولًا حقيقة، فيكون معها بمنزلة الفاعل في المعنى، إذ هو بمنزلة الخبر من المبتدأ، فكما يجب أن يكون الخبر هو المبتدأ في المعنى، يجب أن يكون المفعول في معنى الفاعل، ولمّا كان الخبر في (كان) فاعلًا في المعنى، لم يصح أن يقال: كانا قائمًا وكانا قيامًا، لأنّ الاثنين لا يكونان واحدًا ولا جماعة، ولهذا السبب امتنع كانا قائمًا وكانا قيامًا لا لكون (كان) لازمة.

ج. ومعنى القول: إنّ المفعول في (كان) هو الفاعل في المعنى: أن (كان) رفعت الاسم على التشبيه بالفاعل، ونصبت الخبر على التشبيه بالمفعول به، ودلالة المفعول به مسندة إلى الفاعل، فقولنا: كان زيد مسافرًا دال على إسناد السفر إلى زيد، فكأنّه هو الفاعل، كما هي الحال في إسناد الخبر إلى المبتدأ في كون الخبر عين المبتدأ من حيث هو القائم به، وإذا كان كذلك فلا يجوز جعل الواحد والجماعة خبرًا عن الاثنين. [2] (الأنباري ج2 ص321 - 322)

د. قال الحيدرة اليمني: (إنّ مرفوعها في المعنى هو منصوبها، فإذا قلت: كان زيد قائمًا، فزيد هو القائم، والقائم هو زيد، ومرفوع الفعل غير منصوبه، فإذا قلت: ضرب زيدٌ عمرًا، فزيد غير عمرو، وعمرو غير زيد)[3] (اليمني، ص222، 2002)

---

(1) الأنباري: عبد الرحمن، الإنصاف، 2/322، المسألة 119.

(2) الأنباري: عبد الرحمن، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الطلائع، القاهرة، 2005م، 322-2/321، المسألة 119.

(3) اليمني: علي، كشف المشكل في النحو، تحقيق: هادي الهلالي، ط1، 1423هـ/2002م، دار عمار، عمان – الأردن، ص222.

2. إذا سُلِّم أن (كان) فعل لازم، فإنّ هناك منصوبات تأتي بعد الفعل اللازم، هل تدخل في باب الحال؟ فالمفعول المطلق يأتي بعد الفعل اللازم مثل: جلست جلوسًا، والتمييز يأتي بعد الفعل اللازم مثل: امتلأ الإناء ماءً، وكذلك الظرف مثل: وقفت أمام الحديقة، واستيقظت صباحًا مبكرًا ونحو ذلك فهل تدخل هذه في باب الحال؟

وأما الرد على كونها فعلًا تامًا دائمًا لدى الكوفيين فيكون بالآتي:

نقل بعض الباحثين المحدثين عن الكوفيين أنهم يعدون (كان) تامة دائمًا كبقية الأفعال.

قال شوقي ضيف عنهم: (إذ أعربوا ــ كان وأخواتها ــ مثل: أمسى وأصبح ومازال، أفعالًا تامة لا ناقصة)[1] (ضيف، ص50و91)

وقال: (ورأي الكوفيين أدق من الوجهة العلمية الخالصة، لأن قاعدة ــ كان ــ عندهم مطردة، فهي دائمًا تامة)

وعزا شاكر الجودي القول بذلك إليهم أيضًا. [2](العزاوي، ص64)

والواقع أنّ الكوفيين كما نقل عنهم القول بتمام ــ كان ــ نقل عنهم أيضا القول بنقصانها فإنّ جمعًا من النحاة نقلوا عن الكوفيين أنهم يعدونها ناقصة كما يقول البصريون، فترفع المبتدأ اسمًا لها، وتنصب الخبر خبرًا لها.

قال ابن السراج: (تقول مررت بزيد واقفًا، فتنصبه على الحال، والكوفيون يجيزون نصبه على الخبر، يجعلونه كنصب خبر كان وخبر ظنَّ. . . . . ويكون ــ مررت ــ على ضربين: مررت بزيد، فتكون تامة، ومررت بزيد أخاك، فتكون ناقصة، إن أسقطت الأخ كنقصان (كان) إذا قلت: كان زيد أخاك، ثم أسقطت الأخ كان ناقصًا حتى تجيء به) [3](ابن السراج، ج1ص267، 1985)

وجاء في حاشية الخضري على شرح ابن عقيل في قوله تعالى ــ وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة ــ البقرة/280 قوله: (وجوَّز الكوفي نقصها على حذف الخبر، أي: من غرمائكم) [4] (الخضري، ج1 ص 114)

---

(1) ضيف: شوقي، تيسير النحو التعليمي، ص50 و91.

(2) العزاوي: نعمة، في حركة تجدي النحو، ص64.

(3) ابن السراج: أبو بكر، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط1، 1405هـ/1985م، مؤسسة الرسالة – بيروت، 1/267.

(4) الخضري: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، 1/114.

ونقل ابن عصفور عن الكوفيين أيضا أنهم (زادوا ــ مَرّ ــ على الأفعال الناقصة؛ إذ لم يريدوا بالمرور انتقال الخطا وجعلوه نظير ــ كان ـ)[1] (ابن عصفور، ج1 ص376، 1980)

وقبل كل هؤلاء نعود إلى شيخ المدرسة الكوفية ــ الفراء ــ إذ ذكر في أكثر من موضع من معاني القرآن أنها تكون ناقصة، من ذلك:

قوله في قوله تعالى: «وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة» البقرة/280:((وفي قراءة عبد الله وأبيّ: ــ وإن كان ذا عسرة ــ فهما جائزان، إذا نصبت أضمرت في (كان) اسمًا)[2] (الفراء، ج1، ص134، 2002) (فقوله: أضمرت في (كان) اسمًا دليل على أنه عدها ناقصة وجعل اسمها ضميرًا مستترًا و(ذا) خبرها.

وقوله في قوله تعالى: « وإن تك حسنة يضاعفها » النساء/40 ((بنصب الحسنة، ويضمر في (تك) اسم مرفوع، وإن شئت رفعت الحسنة ولم تضمر شيئًا)) [3](الفراء، ج1ص134)

فقوله: ((ويضمر في ــ تك ــ اسم مرفوع)) يدل على أنه يعدّها ناقصة كما عدَّها تامة حين قال: ((وإن شئت رفعت الحسنة ولم تضمر شيئًا))

وقوله في قوله تعالى: « وإذ قالوا اللّهم إن كان هذا هو الحق من عندك » الأنفال:32.

((في ــ الحق ــ النصب والرفع، إن جعلت (هو) اسمًا رفعت ــ الحق ــ بـ (هو)، وإن جعلتها عمادًا بمنزلة الصلة نصبت ــ الحق ــ، كذلك فافعل في أخوات كان)) [4](الفراء، ج1ص134)

وقال أيضًا: ((وفي كل موضع صلحت فيه ــ فَعَلَ ويفعل ــ من المنصوب، جاز نصب المعرفة منه والنكرة، كما تنصب كان وأظن، لأنهن نواقص في المعنى وإن ظننت أنهن تامات))[5] (الفراء، ج1ص195)

(1) ابن عصفور: علي، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: صاحب أبي جناح، طبعة 1400هـ - 1980م، 1/376.

(2) الفراء: يحيى، معاني القرآن، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، ط1، 1423هـ - 2002م، دار الكتب العلمية – بيروت، 1/ 134.

(3) المصدر نفسه، 1/188.

(4) المصدر نفسه، 1/275.

(5) المصدر نفسه، 1/195.

وقال: ((وكان وليس وأظنّ بُنين على النقص))[1] (الفراء، ج2ص17)

ثم جاء الطبري وهو كوفي المذهب، فأثبت أن ــ كان وأخواتها ـ تكون ناقصة كما تكون تامة، قال الدكتور فاضل السامرائي: ((ومثل ذلك ما ورد في تفسير الطبري، والطبري نحوي كوفي، بل هو من حُذّاق الكوفيين كما قال أبو العباس ثعلب، فهو يعرب بوجه عام ما ورد من ــ كان وأخواتها ــ و ــ ظنَّ وأخواتها ــ على نحو ما مرَّ من أقوال الكوفيين، فهو يرى أنّ ــ كان وأخواتها ــ أفعال ناقصة ترفع المبتدأ وتنصب الخبر))[2] (السامرائي، ص73 - 74)

قال الطبري ــ في قوله تعالى: «وما كان قولهم إلا أن قالوا ربنا اغفر لنا ذنوبنا وإسرافنا في أمرنا » آل عمران/ 147: ((اختير النصب في كل اسم ولي ــ كان ــ إذا كان بعده (أنْ) الخفيفة، كقوله: « فما كان جواب قومه إلاّ أن قالوا اقتلوه أو حرقوه » العنكبوت/ 24، وقوله: « ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا » الأنعام / 23، فأما إذا كان الذي يلي ــ كان ــ اسمًا معرفة، والذي بعده مثله، فسواء الرفع والنصب في الذي ولي ــ كان ــ فإن جعلت الذي ولي ــ كان ــ هو الاسم رفعته ونصبت الذي بعده، وإن جعلت الذي ولي ــ كان ــ هو الخبر نصبته ورفعت الذي بعده، وذلك كقوله جلّ ثناؤه: « ثم كان عاقبة الذين أساؤوا السُوأى » الروم/10، إن جعلت العاقبة الاسم رفعتها، وجعلت السوأى هي الخبر منصوبة، وإن جعلت العاقبة الخبر نصبت فقلت: ثم كان عاقبة الذين أساؤوا السوأى، وجعلت السوأى هي الاسم فكانت مرفوعة))

وبعد هذا تبين لنا أنّ الكوفيين قالوا بنقصان – كان وأخواتها – كما قال به البصريون.

معنى النقص والتمام في كان وأخواتها:

سبق التوصل إلى أنّ الكوفيين والبصريين قالوا بمجيء ــ كان وأخواتها ـ ناقصة وتامة، وورد رأيان في تفسير نقصها وتمامها هما:

1. فسَّر بعض النحاة النقص فيها بأنه عدم دلالتها على الحدث، ولمّا كان الأصل في كل فعل أن يدل على الحدث والزمن ونقصت هذه الأفعال في دلالتها على الحدث بنفسها سميت ناقصة وتكون تسميتها أفعالًا تسمية لفظية أو مجازية لا حقيقية، وحينئذٍ يعرب الأول اسما لها والثاني خبرًا لها.

(1) المصدر نفسه، 2/17.

(2) السامرائي: فاضل، تحقيقات نحوية، ص73 – 74.

قال ابن جني بعد تعداده هذه الأفعال في كتابه: اللمع:

((وما كان في معناهن مما يدل على الزمان المجرد من الحدث، فهذه الأفعال كلها ترفع المبتدأ ويصير اسمها وتنصب الخبر ويصير خبرها))[1] (ابن جني، ص138، 2002)

ووافقه الشريف الكوفي في شرحه اللمع فقال: ((اعلم أنّ هذه الأفعال مجردة للزمان دون الحدث)) (ابن جني، ص138)

وكذلك جامع العلوم الباقولي في شرحه للمع إذ قال: ((فقولك كان زيد قائمًا إنما ذكر ــ قائمًا ــ ها هنا، لأنه لما قيل: كان زيد لم يكن الكلام تامًا؛ لأنك ذكرت اسمًا مع كلمة دلت على الزمان المجرد، فذكرت ــ قائمًا ــ ليصير عوضًا عن ذلك أعني عن الحدث، هذا هو مذهب صاحب اللمع وأبي علي))[2] (الباقولي، ج1ص334، 1990)

وقال الحيدرة اليمني: ((إنّ الفعل الحقيقي يدل على الحدث وزمان الحدث، وهذه لا تدل إلا على الزمان فقط)) [3] (اليمني، ص221)

وقال الأنباري: ((الوجه الأول: أنها تكون ناقصة فتدل على الزمن المجرد عن الحدث))[4](الأنباري، ص113، 1999)

وقد علل الشريف الكوفي دلالتها على الزمن دون الحدث، بأنها لما كانت تدخل على المبتدأ والخبر، وإثبات الخبر إلى المبتدأ مثل: زيد كريم غير مقيد بزمن، فلما أريد الإخبار عنه في زمن معين جردوا ــ كان ــ من الحدث وجعلوها دالة على الزمن فقط)) [5] (الكوفي، ص139)

2. ذهب نحاة آخرون إلى تفسير نقصها بأنها لا يتم الكلام بذكر اسمها المرفوع بل لابد من ذكر خبرها المنصوب، أما دلالتها فإنها تدل على الحدث كما تدل على

(1) اللمع لابن جني وشرحه: البيان في شرح اللمع، للشريف الكوفي، تحقيق: علاء حموية، ط1، 1423هـ/2002م، دار عمار، عمان – الأردن ص138.

(2) الباقولي: علي، شرح اللمع، تحقيق: إبراهيم أبو عباة، ط1، 1410 هـ / 1990م، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض – السعودية، 1/ 334.

(3) اليمني: علي، كشف المشكل في النحو، ص221.

(4) الأنباري: عبد الرحمن، أسرار العربية، تحقيق: بركات هبود، ط1، 1421هـ/1999م، شركة الأرقم، بيروت، ص113.

(5) الكوفي: عمر، البيان في شرح اللمع، ص139.

الزمن كبقية الأفعال.

قال ابن مالك: ((وتسمى نواقص لعدم اكتفائها بمرفوع، لا لأنها تدل على زمن دون حدث، فالأصح دلالتها عليهما إلا ليس))[1] (ابن مالك، ج 1، 320، 2001)

وقال محمد بن الشريف الجرجاني: ((معنى نقصان هذه الأفعال أنها لا تتم مع مرفوعها كلامًا)) [2] الجرجاني، ص326، 2004)

ورجح هذا الرأي ابن عقيل ونسبه إلى سيبويه والمبرد والسيرافي فقال في شرحه على التسهيل: ((وهذا الذي صححه هو ظاهر قول سيبويه والمبرد وصرح به السيرافي في شرح الكتاب))[3] (ابن عقيل، ج1، ص252، 2001)

وقد ردَّ هذا الفريق ممثلًا بابن مالك رأي الفريق الأول القائل بأن معنى النقص دلالتها على الزمن دون الحدث بالآتي:

1. إنّ الفريق الأول يقر بفعلية كان وأخواتها، وكونها أفعالًا تستلزم دلالتها على الحدث. لأنّ اللفظ الدال على الحدث وحده يسمى مصدرًا، واللفظ الدال على الزمن وحده يسمى اسم زمان، وكان وأخواتها لا هي مصادر ولا أسماء زمان، فبطل أن تدل على أحد المعنيين دون الآخر.

2. لو كانت دالة على الزمن فقط لجاز تركيب جملة منها ومن اسم معنىً، فيقال مثلًا: كانت الدراسة، كما يقال: الدراسة اليوم، وهذا لا يجوز، وعدم جوازه دليل على بطلان كونها للزمن فقط.

3. بعض هذه الأفعال لا بد من تقدم حرف نفي عليها مثل: انفك. فلو لم تكن دالة على الحدث الذي هو الانفكاك لزم أن يكون معنى قولنا: ما انفك زيدٌ غنيًا، ما زيد غنيًا في وقت من الأوقات الماضية، وهذا عكس المراد، فدل على بطلان ما يوصل إلى هذا المعنى وهو القول بدلالتها على الزمن فقط.

4. ثبت أنّ هذه الأفعال لها مصادر صريحة ومؤولة، مثال المؤول قوله تعالى: (إلا

(1) ابن مالك: محمد، التسهيل، ضمن شرح التسهيل، تحقيق: محمد عطا وطارق السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ - 2001م، 1/320.

(2) الجرجاني: محمد، الرشاد في شرح الإرشاد، تحقيق: ضرغام الدرة، ط1، 1425هـ /2004م، مطبعة الوقف السني، بغداد، ص326.

(3) ابن عقيل: عبد الله، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد بركات، ط2، 1422هـ / 2001م، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، 1/252.

أن تكونا ملكين) الأعراف/20، أي: إلا كونكما ملكين، ومثال الصريح قول الشاعر:

ببذل وحلم ساد في قومه الفتى وكونك إياه عليك يسير

ووافق ابن مالك في هذه النقطة ابن عقيل فقال: ((وقد نطقت العرب بمصدر الناقصة)) واستشهد بهذا البيت. [1] (ابن عقيل، ج1ص252)

5. لو كانت هذه الأفعال دالة على الزمن فقط دون الحدث لما صيغ منها اسم فاعل وفعل أمر، والواقع صياغة ذلك منها.

فالأمر كقوله تعالى: (كونوا قوامين بالقسط) النساء/135.

واسم الفاعل كقول الشاعر:

وما كل من يبدي البشاشة كائنًا أخاك إذ لم تلفه لك منجدًا

إذ إنّ اسم الفاعل لا دلالة له على الزمن بل هو دالٌ على الحدث ومن قام به.

والأمر لا يصاغ مما لا دلالة فيه على الحدث. [2] (ابن مالك، ج1ص320 - 323)

ويبدو لي ــ والله أعلم ــ رجحان رأي الفريق الثاني القائل بأنّ النقص في كان وأخواتها لعدم اكتفائها بالمرفوع واحتياجها إلى الخبر المنصوب، وليس عدم دلالتها على الحدث، لما يأتي:

1. للأدلة التي ذكرها أصحاب الرأي الثاني.

2. حين تستعمل (كان) تامة فإنها تدل على الحدث كبقية الأفعال وهذا بالاتفاق، واستعمالها كبقية الأفعال يعني أنها تحمل الحدث والزمن شأنها شأن غيرها من الأفعال، ولم يقل أحد بأن تمامها أن تدل على الزمن فقط.

3. إن هذه الألفاظ أفعال، والحدث ثابت في الفعل لا يتغير، أما الزمن فإنه يتغير من ماضٍ إلى حاضر إلى مستقبل، وما يكون ثابتًا أولى بحمل الفعل عليه من حمله علىً المتغير.

(1) ابن عقيل: عبد الله، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد بركات، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط2، 1422هـ - 2001م، 1/252.

(2) ابن مالك: محمد، شرح التسهيل، 1/320-323.

فالأصل في (كان وأخواتها) أن تدل على اتصاف اسمها بمدلول خبرها اتصافًا مجردًا في زمن يلائم بناء الجملة التي تكون فيها، ولكن قد تتداخل أزمنة الأفعال التي تأتي خبرًا منها بحسب بناء الجملة إذ قد ينقلب المضارع معها إلى زمن الماضي عند عدم وجود مانع من ذلك[1]، (المنصوري، ص56/ 2002) ويبقى الحدث ثابتًا مع اختلاف الزمن، وذلك دليل على قوة ثبوت الحدث فيها.

فإذا قلنا: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوصي بالجار، انقلب زمن الفعل ــ يوصي ــ إلى الماضي.

فإذا قلنا: كان النبي صلى الله عليه وسلم موصيًا بالجار

أو يكون النبي صلى الله عليه وسلم موصيًا بالجار

أو كان النبي صلى الله عليه وسلم يوصي بالجار

فإنّ حدث الكون بالوصية ثابت ولكن الزمن اختلف. والتفاضل بين أزمنتها مرتبط بمدى ملاءمته لبنائها، إذ إنّ الفعل ــ يوصي ــ وإن انقلب زمنه إلى الماضي، تبقى فيه دلالة الإيماء إلى الاستمرار والتجدد. فكأنّ بناء الجملة جمع بين دلالتين أولهما الماضي والثاني الاستمرار، أي: إنّ النبي صلى الله عليه وسلم بدأ الوصية بالجار بالزمن الماضي وما زال مستمرًا بالوصية فيها.

المبحث الثاني: إعراب اسمها وخبرها

جمهور النحاة القدامى، والباحثين المحدثين أعربوا الاسم المرفوع بعد كان وأخواتها اسمًا لها، والمنصوب خبرًا لها.

وأعرب بعض الباحثين المحدثين الاسم المرفوع فاعلًا والمنصوب حالًا.

ومن هؤلاء: شاكر الجودي، نقل ذلك عنه نعمة العزاوي ضمن مقترحات عدة، منها: أنّ اسم ــ كان ــ فاعل لها ((وخبرها حال عاملها الفعل)) [2] (العزاوي، ص64)

وإبراهيم مصطفى، ومصطفى جواد، ومهدي المخزومي[3]، (العزاوي، ص 65 - 118

(1) المنصوري: علي، الدلالة الزمنية في الجملة العربية، ط1، 2002، الدار العلمية الدولية، ودار الثقافة، عمان – الأردن، ص56.

(2) العزاوي: نعمة، في حركة تجديد النحو، ص64.

(3) المصد نفسه، 65 – 118 – 162.

- 162) وشوقي ضيف[1]. (ضيف، ص12)

واستند هؤلاء إلى ما نقل عن الكوفيين من إعراب خبرها حالا، وعن الفراء الذي أعربه حالا تارة وشبيهًا بالحال تارة أخرى، قال الباقولي: «وزعم الفراء أنك إذا قلت: كان زيدٌ قائمًا انتصب على الحال»[2] (الباقولي، ج1ص334)

وقال أبو البركات الأنباري: ((ذهب الكوفيون إلى أنّ خبر ــ كان ــ والمفعول الثاني لـ (ظننت) نصب على الحال))[3](الأنباري، ج2ص318)

وقال الشريف الكوفي: ((وعند الكوفيين أنّ الاسم بعد ــ كان ــ رفع بالابتداء على ما كان عليه قبل دخولها، والخبر منصوب على الحال))[4] (الكوفي، ص139)

وقال السيوطي: ((وذهب الكوفيون إلى أنه انتصب على الحال))[5] (السيوطي، ج2ص64، 2001)

وقال الأزهري: ((واتفقوا على نصبها الجزء الثاني، ثم اختلفوا في نصبه، فقال الفراء: تشبيهًا بالحال؛ لأنها شبيهة بـ (قام)، وقال بقية الكوفيين: منصوب على الحال))[6](الأزهري، ج1ص233، 2006)

ويبدو أنّ من ذهب إلى القول بإعراب اسمها فاعلًا وخبرها حالًا اعتمد على أن الكوفيين يقولون بتمام كان وعدم نقصانها.

والذي أراه - والله أعلم - رجحان إعراب الاسم المرفوع اسمًا لها والمنصوب خبرًا، وذلك لما يأتي:

1. ذكرنا سابقًا أن الأصحّ في النقل عن الكوفيين أنهم يعدون – كان – ناقصة مع عدهم لها تامة، كما روينا ذلك عن الفراء والطبري. فإذا حكم بنقصانها كان

(1) ضيف: شوقي، تيسير النحو التعليمي، ص50، وتجديد النحو، ص12.

(2) الباقولي: علي، شرح اللمع، تحقيق: إبراهيم أبو عباة، ط1، 1410هـ - 1990م، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، السعودية، 1/334.

(3) الأنباري: عبد الرحمن، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/318.

(4) الكوفي: إبراهيم، البيان في شرح اللمع، ص139.

(5) السيوطي: عبد الرحمن، همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، 1421هـ/2001م، القاهرة 2/64.

(6) الأزهري: خالد، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1427هـ - 2006م، 1/233.

إعراب المرفوع اسمًا لها والمنصوب خبرًا أولى. لأنها تكون داخلة على ما أصله مبتدأ وخبر.

قال ابن مالك: ((الشائع في عرف النحويين التعبير عن مرفوع هذا الباب ــ يقصد باب كان وأخواتها ــ ومنصوبه باسم وخبر. . . . . والاستعمال الأشهر أولى))[1](ابن مالك، ج1ص320)

2. نقل بعض النحاة عن الكوفيين أنّ المرفوع بعدها يبقى مبتدأ مرفوعًا بما رفع به قبل دخولها[2]، (الكوفي، ص139) وهذا يعني أنّ الكوفيين أبقوا المرفوع مبتدأ ولم يسموه اسمًا، فإذا أعربوا الأول مبتدأ فلا بد من إعراب الثاني خبرًا.

3. يجوز أن يأتي خبرها ضميرًا فتقول: ((زيد كان عمرو إياه، فتنصب (إياه) لأنه خبر – كان – والمضمر لا يكون حالًا))[3] (الباقولي، ص 334)

4. يجوز أن يعرب المنصوب بعدها حالًا لكن ليس دائمًا، إنما الذي يحكم بإعرابه حالًا أو خبرًا السياق، وصحة المعنى ودقته، وحينئذٍ يكون إعراب المنصوب خبرًا عامًا في كل مثال لها، أما إعرابه حالًا فلا يصلح لكل مثال. وقد أورد الدكتور فاضل السامرائي أمثلة لا يصلح معها إعراب المنصوب بعدها حالًا.

فمما يمكن إعرابه حالًا معها إذا وقعت تامة، مثل: كان هذا العمل وحده. أي وقع هذا العمل حال كونه منفردًا.

- وقد ذكر الدكتور فاضل السامرائي أمثلة لا يمكن أن يعرب فيها خبر كان حالًا لأنّ السياق والدلالة لا تساعد على ذلك.
- من ذلك: قوله تعالى: ((وما كان قولهم إلا أن قالوا ربنا اغفر لنا ذنوبنا)) آل عمران: 147
- قوله تعالى: ((ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب)) البقرة:177
- قول النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك حين رأى رجلًا من بعيد فقال:

(1) ابن مالك: محمد، شرح التسهيل، 1/320.

(2) الكوفي: إبراهيم، البيان في شرح اللمع، ص139.

ابن عقيل: بهاء الدين، المساعد على تسهيل الفوائد، 1/248.

(3) الباقولي: علي، شرح اللمع، ص334.

كـن أبـا خيثمـة (صحابـي تأخـر أولًا عـن اللحـاق بالجيـش ثـم التحـق) فـإذا هـو أبـو خيثمـة.

- قولـه صلـى الله عليـه وسـلم: (مـا أنهـر الـدم وذكـر اسـم الله عليـه فكلـوا ليـس السـنَّ والظفـر)
- كان المنطلق إبراهيم.
- ليس المنطلق محمدًا
- العرب تقول: عليه رجلًا ليسني.

وفـي جميـع هـذه الأمثلـة لا يمكـن إعـراب المنصـوب بعدهـا حـالًا لأنّ المعنـى لا يسـمح بذلـك.

وهنـاك أدلـة أخـرى لجعـل المنصـوب بعدهـا خبـرًا لا حـالًا أعرضـت عنهـا لأنهـا قابلـة للـرد، منهـا: أنّ الحـال تكـون نكـرة وخبـر كان وأخواتهـا يكـون معرفـة، وتكـون الحـال مشـتقة، وخبـر كان وأخواتهـا يمكـن أن يكـون جامـدًا، وتكـون الحـال منتقلـة متحولـة، وخبـر كان وأخواتهـا يكـون لازمًـا ثابتًـا.

الفصل الثاني: ظنَّ وأخواتها

القـول فـي ظـنَّ وأخواتهـا شـبيه بالقـول فـي كان وأخواتهـا، ومعلـوم أنهـا لـدى جمهـور النحـاة أفعـال تنصـب مفعوليـن كان أصلهمـا مبتـدأ وخبـرا.

وأتناول في هذا الفصل ما يأتي:

1. جـاءت بعـض دعـوات التيسـير فـي النحـو داعيـة إلى إلغـاء بابهـا وإخراجها من النواسـخ وإلحاقهـا ببـاب المفعـول بـه[1] (العـزاوي، ص93) وأعـرب بعضهـم المفعـول الثانـي لهـا حـالًا أو شـبيهًا بالحـال كمـا مـرَّ فـي إعـراب خبـر – كان-. [2] (العـزاوي، ص64)
2. ذهـب بعـض النحـاة إلـى أنّ المفعوليـن بعدهمـا ليـس أصلهمـا مبتـدأ وخبـرًا، بـل همـا كمفعولـي أعطـى وكسـا.

(1) العزاوي: نعمة، في حركة تجديد النحو وتيسيره، ص93.

(2) المصدر نفسه، ص64.

المبحث الأول: الدعوة إلى إلغاء باب ظن وأخواتها، وإعراب معموليها

قال شوقي ضيف: ((وواضح أنّ باب (ظنَّ وأخواتها) بذلك أصبح متداعيًا، ولم تعد هناك حاجة لفتح باب له في كتب النحو، فأفعاله لا تعدو نظائرها مما يتعدى إلى مفعولين وليس من بابها مثل: أعطى ــ كسى وقد ضممت أمثلة الباب إلى باب المفعول به))[1] (ضيف، 109).

إنّ الدعوة إلى إلغائها مستندة إلى ما نسب إلى الكوفيين من أنهم أعربوا المفعول الثاني لـ(ظنَّ) حالًا وحينئذٍ يكون الأول مفعولا به.

قال أبو البركات الأنباري: ((ذهب الكوفيون إلى أنّ خبر (كان) والمفعول الثاني لـ (ظنَّ) نصب على الحال))[2] (الأنباري، ج2ص 318) والأول نصب على أنه مفعول به.

وأما كون مفعوليها ليس أصلهما مبتدأ وخبرًا فمستند إلى رأي السهيلي.

قال الأزهري: ((وذهب السهيلي إلى أنّ المفعولين في باب _ ظنَّ _ ليس أصلهما المبتدأ والخبر، بل هما كمفعولي أعطى، واستدل بـ: ظننت زيدًا عمرًا، فإنه لا يقال زيد عمرو إلا على جهة التشبيه وأنت لم ترد ذلك مع ظننت))[3] (الأزهري، ج1ص358)

وقال السيوطي: ((وأنكر السهيلي دخولها على المبتدأ والخبر أصلًا، قال: بل هي بمنزلة: أعطيت في أنها استعملت في مفعولها ابتداء، قال: والذي حمل النحويين على ذلك أنهم رأوا أنّ هذه الأفعال يجوز ألا تذكر، فيكون من مفعوليها مبتدأ وخبر، قال: وهذا باطل، بدليل أنك تقول: ((ظننت زيدًا عمرًا، ولا يجوز أن تقول: زيد عمرو إلا على جهة التشبيه، وأنت لم ترد ذلك مع ظننت، إذ القصد أنك ظننت زيدًا عمرًا نفسه، لا شبه عمرو))[4] (السيوطي، ج2ص222 - 223)

(1) ضيف: شوقي، تجديد النحو، ص17، وتيسير النحو التعليمي ص109.

(2) الأنباري: عبد الرحمن، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/318.

(3) الأزهري: خالد، شرح التصريح على التوضيح، 1 /358.

(4) السيوطي: عبد الرحمن، همع الهوامع، 2/222 – 223.

والجواب عن ذلك:

أولًا: الدعوة إلى إلغائها وإلحاقها بباب المفعول به:

يجاب الذين ذهبوا إلى القول بإلغاء (ظنَّ وأخواتها) ودمجها في باب المفعول به بما يأتي:

إنّ لـ (ظنَّ وأخواتها) خاصيات تؤهلها لأن تستقل بباب خاص بها، وتجعل إخضاعها لباب نحوي آخر غير ممكن، ومن تلك الخاصيات:

1. أنّ المتصرف منها يلغى ويبطل عمله إذا تأخر عن مفعوليه أو توسط بينهما بل أجاز الكوفيون الإلغاء مع تقدمه أيضًا، مثل: خالد مسافر ظننت، خالد ظننت مسافر، ولم نجد فعلًا متعديًا غيرها يبطل عمله إذا تأخر عن مفعوله. [1](السامرائي، ص90)

قال جامع العلوم الباقولي:

((الثاني من خواص هذا الباب أنّ الفعل يلغى إذا توسط أو تأخر كقولك: زيد أظن قائم، وزيد قائم أظن))[2](الباقولي، ج1ص424)

وقال ابن القيم في شرحه على الألفية:

((يختص المتصرف من الأفعال القلبية وهي الأحد عشر التي تضمنها البيتان الأولان بإبطال عملها بالتعليق والإلغاء))[3](ابن قيم الجوزية، ج1ص274، 2002)

وقال ابن عقيل:

((وقال السهيلي: هي كأعطى بدليل ظننت زيدًا عمرًا، ورُدَّ بالرفع عند الإلغاء، نحو: زيد قائم ظننت))[4] (ابن عقيل، ج1ص352)

2. أنها تعلق عن العمل أي يبطل عملها لفظًا ويبقى محلًا إذا جاء بعدها أحد المعلقات كالاستفهام والنفي ولام الابتداء كما هو مبسوط في كتب النحو، مثل: علمت لمحمدٌ

(1) السامرائي: فاضل، تحقيقات نحوية، ص90.

(2) الباقولي: علي، شرح اللمع، 1/424.

(3) ابن قيم الجوزية: إبراهيم، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد السهيلي، ط1، 1422هـ/2002م، مكتبة أضواء السلف، الرياض – السعودية، 1/274.

(4) ابن عقيل: بهاء الدين، المساعد، 1/352.

قادم. ولا يجوز تعليق فعل متعد غيرها، فلا يقال: أكرمت لمحمدٌ.

قال الزمخشري في معرض تعداده خصائص ظنّ وأخواتها ((ومنها أنها تعلق)) [1] (الزمخشري، ص263، 2004)

قال السيوطي: ((يختص أيضًا المتصرف من الأفعال القلبية بالتعليق وهو: ترك العمل في اللفظ لا في التقدير لمانع))[2] (السيوطي، ج2ص233)

والأفعال المتعدية لا تعلق عن المفعول به إلا بعض الأفعال التي توافق ظنَّ وأخواتها مثل: نظر وأبصر وسأل ونحوها[3] (السيوطي، ج2ص253) مثل قوله تعالى: (فلينظر أيها أزكى طعامًا) الكهف/19، وقوله: (يسألون أيان يوم الدين) الذاريات/12 [4] (السامرائي، ص90 - 91)

ولكن لا يقال: أطعمت لزيد تفاحٌ، ولا درَّست لخالد النحو.

3. يجوز أن تعمل ظنَّ وأخواتها في ضميرين متصلين لشخص واحد، أحد الضميرين فاعل والثاني مفعول، كقوله تعالى: (كلا إنّ الإنسان ليطغى، أن رآه استغنى) العلق/ 6 - 7 فـ -رأى- رفع الضمير المستتر فاعلاً، ونصب الهاء مفعولًا، وهما لواحد.

ومثل: ظننتني مسافرًا [5] (السامرائي، ص91)

فـ (ظنَّ) عمل في التاء فاعلاً والياء مفعولًا وهما لواحد، وليس هناك فعل يعمل هذا العمل إلا أفعال قليلة أجراها العرب مجرى ظنَّ وأخواتها، مثل: عدمتني ووجدتني.

ولكن لا يقال: أكرمتني بل يقال: أكرمت نفسي، ولا يقال: ظلمتني بل يقال: ظلمت نفسي، قال تعالى: (قال رب إني ظلمت نفسي) القصص/16 [6](السامرائي، ص91)

قال الزمخشري: ((ومنها أنك تجمع فيها بين ضميري الفاعل والمفعول، فتقول: علمتني منطلقًا، ووجدتك فعلت كذا، ورآه عظيمًا، وقد أجرت العرب (عدمت وفقدت)

(1) الزمخشري: محمود، المفصل في علم العربية، تحقيق: فخر قدارة، دار عمار، الأردن – عمان، ط1، 1425هـ - 2004م ص263.

(2) السيوطي: عبد الرحمن، همع الهوامع، 2/233.

(3) السيوطي: عبد الرحمن، همع الهوامع، 2/235.

(4) السامرائي: فاضل، تحقيقات نحوية، ص90 - 91.

(5) السامرائي: فاضل، تحقيقات نحوية، ص91.

(6) لسامرائي: فاضل، تحقيقات نحوية، ص91.

مجراها، فقالوا: عدمتني وفقدتني. . . . . ولا يجوز ذلك في غيرها، فلا تقول: شتمتني، ولا ضربتك، ولكن: شتمتُ نفسي، وضربتَ نفسك))[1] (الزمخشري، ص263)

وقال ابن عقيل: ((وتختص أيضًا القلبية المتصرفة بتعدِّيها معنًى لا لفظًا إلى ذي استفهام – نحو: علمت أزيد عندك أم عمرو – وإن أدري أقريب أم بعيد ما توعدون – الأنبياء/ 109 وعلمت أيهم أخوك، ولتعلمن أينا أشد عذابًا وأبقى – طه/71، فالجملة في موضع نصب بالفعل قبلها، فهو متعدٍ إليها معنًى لا لفظًا، وكذا الحكم مع غير الاستفهام من المعلقات))[2] (ابن عقيل، ج1ص367 - 368)

وقال السيوطي:

((يختص أيضًا المتصرف من الأفعال القلبية بجواز إعماله في ضميرين متصلين لمسمّى واحد، أحدهما: فاعلاً والآخر مفعولًا، نحو: ظننتني خارجًا، وأنت ظننتك خارجًا، وزيد ظننته خارجًا، قال تعالى: أنْ رآه استغنى)) [3] (السيوطي، ج2ص 239)

ثانيًا: إعراب المفعول الثاني لهذه الأفعال حالًا.

ويجاب عن ذلك بما يأتي:

1. أنّ المفعولين لها يأتيان ضميرين، مثل: ظننته إياه، ولا يقع الضمير حالًا. [4] (الأنباري، ج2ص320)
2. أنّ المفعولين لهما يكونان علمين جامدين، مثل: ظننت زيدًا عليًا. ولا يقع الحال علمًا. [5](السيوطي، ج2ص222)
3. استدلال من أعربه حالًا بأنه قد يقع الظرف والجار والمجرور والجملة موقع المفعول الثاني، ويمكن لهذه أن تقع في موقع الحال أيضًا، لا ينهض دليلاً قاطعًا على إعرابه حالًا، لأنّ الظرف والجار والمجرور والجملة قد تنصب على أنها مفعول به أو كما قال بعضهم: على التشبيه بالمفعول به.

مثل: جلستُ عندك، ومررت بزيدٍ، وقال الإمام الشافعي: أركان الوضوء ستة.

(1) الزمخشري: محمود، المفصل، ص263.

(2) ابن عقيل: بهاء الدين، المساعد على تسهيل الفوائد، 1/ 367 – 368.

(3) السيوطي: عبد الرحمن، همع الهوامع، 2/239.

(4) الأنباري: عبد الرحمن، الإنصاف، 2/320، المسألة 119.

(5) السيوطي: عبد الرحمن، همع الهوامع، 2/222.

قال السيوطي:

((ولا يقدح وقوع الجملة والظروف موقعه لأنها قد تنصب على التشبيه بالمفعول به))[1] (السيوطي، ج2ص222)

4. إنّ دلالة الفعل منصبَّة على المفعول به دون الحال في مثل: رأيت زيدًا واقفًا، فالرؤية منصبة على زيد في حال كونه واقفًا.

أما في نحو: ظننت زيدًا مسافرًا فالظن لم يقع على زيد لأنه معلوم لدى المتكلم لكنه وقع على مسافرًا لأن الظن في سفره لا في ذاته، ولكن المنصوب الثاني لما كان متعلقًا بالمنصوب الأول تسلط عليهما الفعل فنصبهما مفعولين.

قال الوراق: ((فإن قال قائل: أنت إذا قلت: ظننت زيدًا خارجًا، فالشك إنما وقع على خروجه لا في زيد، فلم وجب أن ينصب زيد؟

فأما الفائدة من ذكره فليعلم من الذي وقع الشك في خروجه، فلو لم يذكر زيد لم يعلم صاحب الخروج فلهذا وجب ذكر زيد، وإنما عمل فيه الفعل نصبًا، إذ كان هو والخبر شيئًا واحدًا والفعل قد استغنى بفاعله فوجب نصبه إذ قد جرى مجرى المفعول المحض))[2] (الوراق، ص286،)

ولذلك جاز حذف الحال – واقفًا – في المثال الأول ولم يجز حذف المفعول الثاني في المثال الثاني، قال الرضي: ((فالمعلوم في علمت زيدًا قائمًا قيام زيد، فلما لم يجز حذفه دلّ على أنه ليس بحال. لكن نصبهما معًا لتعلقه بمنصوبهما معًا))[3](الاستراباذي، ج1ص334)

وقال الشريف الكوفي:

((ولا يجوز الاقتصار على أحد المفعولين لزوال الفائدة، وليس ذلك كالأفعال الأولى[4]، لأن تيك الأفعال إذا حذفت أحد المفعولين بقيت الفائدة في المفعول الأول، وهاهنا إذا حذفت المفعول الثاني ذهبت الفائدة رأسًا، لأنّ الشك واليقين إنما

(1) المصدر نفسه.

(2) الوراق: محمد، علل النحو، تحقيق: محمود الدرويش، ط1، 1420هـ/1999م، مكتبة الرشد، الرياض – السعودية، ص286.

(3) الاستراباذي: رضي الدين، شرح الكافية 1/334.

(4) يقصد غير أفعال القلوب.

هو في الخبر لا في المبتدأ، ألا ترى أنك إذا قلت: علمت زيدا منطلقًا، فالعلم إنما هو في الانطلاق لا في زيد، لأنّ زيدًا معلوم في القديم، وإنما اعترض اليقين في الانطلاق الذي يحدَّد له، قال الله تعالى: فإن علمتموهن مؤمنات – الممتحنة/1 فالعلم إنما تحدد بإيمانهن، لأنهن كنَّ معروفات))[1] (الكوفي، ص196 - 197)

ولذلك جعل ابن رشد كما قال محقق كتاب الضروري في صناعة النحو، ظنَّ وأخواتها أفعالًا تدخل على الجملة البسيطة – المبتدأ والخبر – فتجعل الخبر يقينًا أو شكًا فتكون الجملة مركبة من نوعين من الإسناد:

الأول: الإسناد الخبري وهو الأصل لأنهما من مبتدأ وخبر.

الثاني: الإسناد الفعلي بين ظنَّ والإسناد الخبري بين المبتدأ والخبر.[2](عبدالسميع، ص52، 2002)

وحينئذٍ يكون المنصوب الثاني مفعولًا ثانيًا لأنه في حكم خبر، وهو جزء من الإسناد.

5. قد يأتي المنصوب الثاني لهذه الأفعال مسبوقًا بضمير الفصل، كقوله تعالى: ((وجعلنا ذريته هم الباقين)) الصافات/77.

ولا يمكن دخول ضمير الفصل على الحال إنما يدخل على ما هو خبر أو ما أصله خبر، وهذا الضمير أبعد المنصوب الثاني عن الحالية.[3] (السامرائي، ص86)

6. قد يأتي في موضع المنصوب الثاني جملة لا يصح وقوعها حالًا كالجملة المصدرة باستفهام أو بالسين أو سوف أو لن، مثل: علمت محمدًا أمسافر هو أم مقيم، ظننته سيذهب، حسبتك لن تعود، وكل هذه الجمل لا تصلح لإعرابها حالًا.[4](السامرائي، ص86)

7. يرى فاضل السامرائي أنّ إعراب المنصوب الثاني لهذه الأفعال حالًا خاضع

(1) الكوفي: عمر، البيان في شرح اللمع، ص196 – 197.

(2) مقدمة تحقيق كتاب الضروري في صناعة النحولابن رشد، منصور علي عبد السميع، ط1، 1422هـ/2002م، دار الفكر العربي – القاهرة، ص52.

(3) السامرائي: فاضل، تحقيقات نحوية، ص86.

(4) المصدر نفسه.

للسياق ودلالة الجملة، فإن احتمل الحالية أعرب حالًا، وإن لم يكن فيه معنى الحالية كان إعرابه حالًا ضربًا من التعسف ثم ضرب لذلك أمثلة.

منها قوله تعالى: (فلما رأته حسبته لجة) النمل/44

ونحو قولنا: ظننت محمدًا عليًا

حسبت إبراهيم أحمد

فإنّ المنصوب الثاني في مثل هذه الأمثلة في غاية البعد عن الحالية. [1](السامرائي، ص85 - 86)

وعلى رأيه هذا يكون المنصوب الثاني في مثل: علمت زيدًا مسافرًا مما يجوز إعرابه حالًا.

وأعتقد أنّ رأي أستاذنا فاضل هذا يمكن أن نعرب – مسافرًا- حالًا إذا كانت (علم) في هذا المثال بمعنى: - عرف – لتكون متعدية إلى مفعول واحد، أما إذا كانت – علم – من العلم فإنه يكون مفعولًا ثانيًا.

المبحث الثاني: كون مفعولي هذه الأفعال ليس مبتدأ وخبرًا.

سبق القول: إنّ السهيلي يرى أن مفعولي (ظنَّ وأخواتها) ليس أصلهما مبتدأ وخبرًا كما هي الحال مع مفعولي: أعطى وكسا.

مستدلًا على ذلك بعدم جواز حذف الفعل لأنك إذا قلت:

ظننت زيدًا عمرًا لا يجوز أن نقول: زيد عمرو إلا على التشبيه وأنت لا تريد التشبيه.

والجواب عن هذا أن نقول:

1. يبدو أنّ السهيلي ومن وافقه نظروا إلى جملة ظنّ وأخواتها مجردة عن دلالة هذه الأفعال، ((وذلك أنه ألغى معنى الظن من الجملة في حين أنّ الجملة ينبغي أن تؤخذ بكل قيودها فإن المتكلم لم يقل أولًا – زيد محمد – ثم أدخل الظن عليه، وإنما هو ظنَّ ابتداء فقال: ظننت زيدًا محمدًا فلا يصح إلغاء الظن من الكلام))[2](السامرائي، ص87)

(1) السامرائي: فاضل، تحقيقات نحوية، ص85 - 86.

(2) السامرائي: فاضل، تحقيقات نحوية، ص87.

قال الزمخشري عن هذه الأفعال:

((تدخل على الجملة من المبتدأ والخبر إذا قصد إمضاؤها على الشك أو اليقين فتنصب الجزءين على المفعولية))[1](الزمخشري، ص261)

فقد قيدها بكونها تدل على الشك واليقين.

وقال جامع العلوم الباقولي: ((الثاني منهما أفعال الشك واليقين مما كان على المبتدأ وخبره، فكما لا بد للمبتدأ من خبره فكذلك لا بد من المفعول الأول من المفعول الثاني))[2](الباقولي، ج1ص422)

((فإن قيل فلِمَ تعدّت إلى مفعولين؟

قيل: لأنها لمّا كانت تدخل على المبتدأ والخبر بعد استغنائها بالفاعل، وكل واحد من المبتدأ والخبر لا بد له من الآخر، وجب أن يتعدى إليهما))[3](الأنباري، ص129)

2. مما يرد به على السهيلي أنّ المفعولين، إذا ألغيت هذه الأفعال عاد المفعولان إلى الرفع مبتدأ وخبرًا.

قال ابن عقيل: ((وقال السهيلي: هي كأعطى بدليل ظننت زيدًا عمرًا، ورُدَّ بالرفع عند الإلغاء نحو زيد قائم ظننت))[4](ابن عقيل، ج1ص352)

3. إنّ هناك مقيدات أخرى تدخل على المبتدأ والخبر لا يصح النظر إلى المبتدأ والخبر من دونها، مثل ليت العقيم تلد، وليت الميت يعود إلينا، فالمتكلم هنا متمنٍ ولا يصح حذف التمني لأنك إذا حذفته أصبح الكلام باطلًا.

وكذلك الحال مع كأنّ في التشبيه، ولعلّ في الرجاء.

ولذلك يكون المقصود بما أصله مبتدأ أو خبر، ما كان مبتدأ وخبرًا في التأليف لا في المعنى. [5] (السامرائي، ص89 - 90)

---

(1) الزمخشري: محمود، المفصل، ص261.

(2) الباقولي: جامع العلوم، شرح اللمع، 1/422.

(3) الأنباري: عبد الرحمن، أسرار العربية، ص129.

(4) ابن عقيل: بهاء الدين، المساعد على تسهيل الفوائد، 1/352.

(5) السامرائي: فاضل، تحقيقات نحوية، 89 - 90.

4. أما تشبيه مفعوليها بمفعولي (أعطى وكسا) فمردود من أوجه:

أولها: أنّ هذه الأفعال يمكن أن يسد مفعوليها – أنْ وأنّ – وصلتهما، فيقال: ظننت أنّ زيدا طالب، كما قال تعالى: ((وظنَّ أهلها أنهم قادرون عليها)) يونس/24. ولا يجوز ذلك في باب أعطى، فلا يقال: أعطيت أنّ زيدًا درهم. (1) (السامرائي، ص92)

ثانيهما: قد يقع المفعول الثاني فعلاً مثل: خلتك تدرس، ولا يصح أن يقال: أعطيت زيدًا يدرس ، على جعل - يدرس – مفعولًا ثانيًا. (2)(السامرائي، ص92)

الخاتمة:

أبرز نتائج هذا البحث

1. دعا بعض الباحثين المحدثين في النحو إلى إلغاء باب كان وظن وأخواتهما من الأبواب النحوية، مريدا إلحاق باب كان بباب الحال، وباب ظن بباب المفعول به.
2. نشأت هذه الدعوة لديهم من جعل ــ كان ــ تامة غير ناقصة، مستندين إلى ما نقل عن الكوفيين من جعلها تامة.
3. كان نقل الرأي عن الكوفيين بتمام كان مبتورا، فالحق أنهم كما قالوا بتمامها قالوا بنقصها أيضا.
4. ناقش البحث معنى النقص والتمام في كان وأخواتها؛ إذ هناك من رأى معناه عدم دلالتها على الحدث، وآخرون رأوا أنّ النقص فيها عدم اكتفائها بالمرفوع وحاجتها إلى المنصوب، ورجح البحث هذا الرأي.
5. ذهب بعض النحاة إلى أنّ مفعولي ظن وأخواتها ليس أصلهما مبتدأ وخبرا، وقد أثبت البحث بالدليل أنّ أصلهما مبتدأ وخبر.
6. توصل البحث إلى أنّ الراجح إبقاء باب كان وظن وأخواتهما بابا مستقلا، ودعم هذا الترجيح بالأدلة والبرهان.
7. رجح البحث إعراب المنصوب في كان خبرا لها لا حالا، إلا في بعض الحالات التي يسوغ السياق إعرابه حالا، كما رجح إعراب المنصوب الثاني لظنّ وأخواتها مفعولا ثانيا، وأنّ أصل معموليها مبتدأ وخبر.

(1) السامرائي: فاضل، تحقيقات نحوية، ص92.

(2) السامرائي: فاضل، تحقيقات نحوية، ص92.

قائمة المصادر والمراجع:

1. ابن عصفور: علي. شرح جمل الزجاجي، تحقيق: صاحب أبو جناح، طبعة 1400هـ - 1980م ، مطابع مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل - العراق.
2. ابن عقيل: عبدالله. المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد بركات، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط2، 1422هـ - 2001م
3. ابن قيم الجوزية: محمد. إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد السهيلي، مكتبة أضواء السلف، الرياض – السعودية، ط1، 1422هـ - 2002م
4. ابن مالك: محمد. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد عطا وطارق السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ - 2001م
5. الأزهري: خالد. شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1427هـ - 2006م.
6. الاستراباذي: رضي الدين. شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، ط1، 1421هـ - 2000م، عالم الكتب، القاهرة.
7. الأنباري: عبدالرحمن. أسرار العربية، تحقيق: بركات هبود، شركة الأرقم . بيروت، ط1، 1421هـ - 1999م.
8. الأنباري: عبدالرحمن. الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الطلائع، القاهرة، 2005م
9. الباقولي: علي. شرح اللمع، تحقيق: إبراهيم أبو عباة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، السعودية، ط1، 1410هـ - 1990م
10. الجرجاني: محمد. الرشاد في شرح الإرشاد، تحقيق: ضرغام الدرة، مطبعة الوقف السني، بغداد، ط1، 1425هـ - 2004م
11. الخضري: محمد. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، القاهرة
12. السامرائي: فاضل. تحقيقات نحوية، دار الفكر، الأردن – عمان، ط1، 1421هـ - 2001م
13. الزمخشري: محمود. المفصل في علم العربية، تحقيق: فخر قدارة، دار عمار، الأردن – عمان ط 1، 1425 هـ - 2004م
14. السراج: أبو بكر. الأصول في النحو، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1405هـ - 1985م
15. سيبويه: عمرو. الكتاب، تحقيق: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1420هـ - 1999م
16. السيوطي: عبدالرحمن. همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، طبعة 1421هـ - 2001م
17. ضيف: شوقي. تجديد النحو، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1982م.
18. ضيف: شوقي. تيسير النحو، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1982م
19. عبدالسميع:منصور. مقدمة تحقيق كتاب الضروري في صناعة النحو، ابن رشد، محمد عبدالسميع، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1422هـ - 2002

20. العزاوي: نعمة. في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، دار، الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1995م
21. الفراء: يحيى. معاني القرآن، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1423هـ 2002-م
22. الكوفي: عمر. البيان في شرح اللمع، تحقيق: علاء الدين حموية، دار عمار، الأردن – عمان، ط1، 1423هـ - 2002م
23. المخزومي: مهدي. في النحو العربي / قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، ط1، 1966م
24. المنصوري: علي. الدلالة الزمنية في الجملة العربية، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة، الأردن – عمان، ط1، 2002م
25. الوراق: محمد. علل النحو، تحقيق محمود الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض – السعودية، ط1، 1420هـ - 1999م
26. اليمني: علي. كشف المشكل في النحو، تحقيق: هادي الهلالي، دار عمار، الأردن – عمان، ط1، 1423هـ - 2002م.

ترجمة مصادر ومراجع اللغة العربية: Translated Arabic References:

1. Ibn Asfour: Ali. Explanation of Al-Zouzaji Sentences, realized by Sahib Abu Janah, edition 1400 AH - 1980, Dar al-Kuttab for printing and publishing, University of Mosul - Iraq.
2. Ibn Aqil, Abdullah. *The Facilitator of Benefits Guide*, realized by Mohammed Barakat, University of Umm Al-Qura, Makkah, 2, 1422 e - 2001
3. Ibn Qayyim al-Jawziyyah Muhammad. *The Guide to Solve Alfiyyat Ibn Malik*, realized by Muhammad Al-Suhaili, Library of the Lights of the Salaf, Riyadh, Saudi Arabia, 1, 1422.
4. Ibn Malik, Mohamed. *The Facilitation of Benefits for the Achievement of Objectives*, realized by Mohamed Atta and Tarek Al-Sayyed, Dar al-Kuttab Al-Alami, Beirut, 1, 1422 - 2001
5. Al-Azhari, Khaled. *Explanation of the Statement on Elucidation*, realized by Mohamed Basil Oyoun Al-Soud, Dar al - Kuttab al - Sulti, Beirut, 2, 1427 - 2006.
6. Al-Astrabadi, Rida al-Din. *Explanation of Kafiya Ibn al-Hajeb*, realized by Abdel-Salem Salem Makram, 1, 1421 e - 2000, the World of Books, Cairo.
7. Al-Anbari: Abdurrahman. *Secrets of Arabia*, realized by Barakat Habboud, Al-Arqam Company. Beirut, 1, 1421 - 1999
8. *Equity in matters of dispute between the Basrien and the Kufayis*, realized by Mohammed Mohieddin AbdulHamid, Dar Al-Tala'i, Cairo, 2005
9. Al-Baqouli, Ali. Explanation of Al-Lama', realized by Ibrahim Abou Abet, University of Imam Muhammad bin Saud Islamic, Riyadh, Saudi Arabia, 1, 1410 - 1990

10. Al-Jorjani, Mohammed. *Al-Rashed in Explaining Guidance*, realized by Dargham Durra, Al-Waqf Al-Sunni Press, Baghdad, 1, 1425 - 2004
11. Khudhari, Muhammad. *Al-Khudhari's Commentary on Ibn 'Aqil's Explanation*, Dar Ihya' Al-Kotob Al-Arabiya, Cairo
12. Al-Samarrai, Fadhel. *Syntactic Investigations*, Dar al-Fikr, Jordan - Amman, I
13. Al-Zamakhshari, Mahmoud. *Articulations in the Science of Arabic,* realized by Fakhr Qaddara, Dar Ammar, Jordan - Amman 1, 1425 AH - 2004
14. Al-Sarraj, Abu Bakr. *The Origins of Grammar*, by Abdulhussein Al-Fatali, Al-Resala Foundation, Beirut, 1, 1405 H-1985
15. Sibawaih, Amr. *Al-Kitab*, realized by Emile Yacoub, Dar al-Kuttab al-Salami, Beirut, 1, 1420 - 1999
16. Al-Suyouti, Abdurrahman. *Explanation of Collections*, realized by Abdel'al Salem Makram, World books, Cairo, edition 1421 - 2001
17. Dhaif: Chawki. *The Renewal of Grammar*, Dar Al Ma'arif, Cairo, 2, 1982.
18. *Tayseer al-Nahw*, Dar al-Ma'aref, Cairo, 2, 1982
19. Abdussami', Mansour. *Introduction of the realization of Al-Dharouri Book in the Making of Grammar*, Ibn Rushd, Mohamed Abdussami', Dar al-Fikr al-Arabi, Cairo, 1, 1422 - 2002
20. Al-Azzawi, Ni'ma. *In the Modernization of Grammar and its Facilitation in the Modern Age*, Dar, General Cultural Affairs, Baghdad, 1995
21. Al-Fara, Yahya. *The Meanings of the Qur'an*, by Ibrahim Shams al-Din, Dar al-Kuttab al-Ulami, Beirut, 1, 1423
22. Al-Kufi, Omar. *Al-Bayan in the Explanation of the Dream*, realized by Ala Eddine Hamwiya, Dar Ammar, Jordan - Amman, I 1, 1423 - 2002
23. Al-Makhzoumi, Mahdi. *On Arabic Grammar / Rules and Application Using the Modern Scientific Method*, I 1, 1966 AD
24. Al-Mansouri, Ali. 2002. Temporal significance in the Arabic sentence. The International Scientific House and the House of Culture, Jordan – Amman, 1st ed.
25. Al-Warraq, Mohammed. 1999. 1420 AH. Grammar Inflections. Realized by Mahmud Al-Darwish. Al-Rashed Press. Riyadh, Saudi Arabia, 1st ed.
26. Al-Yemen, Ali. 1423 - 2002. Detection of the problem in grammar. Realized by Hedi Al-Hilali. Dar Ammar, Jordan - Amman, 1st ed

Kana and Dhanna and Similar Auxiliaries: Omission of their Syntactic Classes and Parsing of their Subjects and Predicates

Abd Al Kadir Abd Al Rahman Al Saadi

College of Arts Humanities & Social Sciences - University of Sharjah

Sharjah -Uunited Arab Emirates

Abstract:

This research paper underscores a controversial grammar issue covered by many grammarians from different points of views. This issue concerns the consequences of omitting *Kana* (was) and *Dhanna* (thought) from syntactic classes and how this omission affects their meanings, their subjects, and the parsing of their predicates and their conjugation. The researcher tried to explain what seemed to be the outweighing opinion in this matter and its related ramifications.

Keywords: Omission of *Kana* and *Dhanna*, Parsing of their Subjects and Predicates, Defective and non-defective uses of *Kana*.